

نبذة عن تاريخ الحركة الشعبية

مباشرة بعد إستقلال المغرب تم إحداث الحركة الشعبية كامتداد سياسي مشروع للمقاومة وجيش التحرير. هذا الحدث كان نقطة انطلاق لمسلسل التعددية ومأسسة الحريات العامة بالمغرب.

ورغم أنها كانت في البداية محظورة وحوربت بضراوة من طرف الحكومة آنذاك، فقد استطاعت الحركة الشعبية بفضل عزيمتها القوية أن تعقد مؤتمرها التأسيسي بعد إصدار ظهير الحريات العامة في 15 نونبر 1958. وبالفعل تمكنت الحركة الشعبية، الحزب الفتى آنذاك والذي عقدت عليه الكثير من الآمال، من احتلال موقع مهم في جميع جهات المملكة وخصوصا بالوسط القروي مسقط رأس جل مؤسسيها.

وبالرغم من مختلف الأزمات التي عاشتها، فإن أداء الحركة كان مشرفا سواء في الحكومة أو في المعارضة حيث دافعت باستماتة عن المؤسسات وسعت إلى بناء مغرب تعددي وديمقراطي مرتبط بهويته ومنفتح على الحداثة.

وسيظل تاريخ 24 مارس 2006، محطة تاريخية هامة راسخة في حياة الحركة الشعبية وفي ذاكرة مناضليها، حيث عملت الحركة الشعبية على توحيد جميع مكوناتها والمصالحة مع تاريخها لخلق قوة سياسية لها قدرة اقتراحية وقادرة على رفع التحديات الكبرى التي يواجهها المغرب.

فالبفعل اعتبر المؤتمر الاندماجي الذي عقده الحركة الشعبية يومي 24 و25 مارس 2006 بالرباط محطة بارزة في تاريخها، وهو تتويج لمسلسل العمل المشترك للعائلة الحركية الذي واصلته على امتداد أربع سنوات، باعتباره يؤرخ الإعلان الرسمي عن الإندماج بين أحزاب كل من الحركة الشعبية، والحركة الوطنية الشعبية، والإتحاد الديمقراطي في إطار حزب "الحركة الشعبية" التي تمثل تراكمًا لحوالي نصف قرن من النضال السياسي الوطني في ظل مرتكزات ومرجعيات وهوية واضحة ترتبط بجذور الأمة المغربية.

ويجب النظر لهذا الخيار الوحدوي كترجمة للإرادة الحركية الراسخة في تطوير مدلول التعددية السياسية التي كان للحركة الشعبية الفضل في إقرارها منذ فجر الإستقلال. كما يبلور هذا التوجه الوحدوي الرغبة في تأسيس أقطاب سياسية وطنية قوية في أرائها، ومنسجمة في توجهات برامجها، و مترجمة للتيارات الفكرية والسياسية التي تخترق المجتمع المغربي، عاملة من جانبها على تجاوز مرحلة البلقنة السياسية، وعهد التعددية الحزبية الرقمية، التي لا تخدم الديمقراطية في شيء، بل تعمل على تكريس مسافة التوتر، والإحتقان والتنافر، وتدفع إلى استشراف عدم الثقة بين المواطنين والأحزاب السياسية والعزوف عن العمل السياسي بصفة عامة، والعمل على استنفال ظاهرة العزوف السياسي. ويأتي كذلك خيار إندماج أحزاب **القطب الحركي** في سياق توجهات حكام المغرب الحديثة والرسمية، المستوحاة من التحولات الهيكلية لتعزيز آليات دولة الحق والقانون، الناتجة عن الإصلاحات التي يخوضها في مجالات متعددة، وفي مقدمتها إعادة الإعتبار للعمل السياسي، من خلال تفعيل دور الأحزاب السياسية، وتنظيم عملها الذي يعتبر تدعيما للحياة الديمقراطية، وهي تطلعات عبر عنها جلالة الملك محمد السادس نصره الله في كلمات

سامية، وخلال مناسبات وطنية، منها خطب العرش وبعض خطب افتتاح الدورات البرلمانية، حيث أكد جلالاته على أن ترسيخ الديمقراطية لن يكتمل إلا بوجود أحزاب سياسية قوية، وقادرة على تأطير المواطنين وتمثيلهم، وتحفيز طاقات الشباب وإدماجهم في بناء الوطن. وفي إطار تنافس شريف بين برامج حزبية واقعية وقابلة للتنفيذ، وإعداد نخب سياسية واعية، قادرة على تحمل المسؤولية، وإدارة الشأن العام.

وقد انخرطت الحركة الشعبية بكل مكوناتها في العمل على تحقيق هذا التوجه الوطني بمشاركتها الفعالة في صياغة قانون الأحزاب السياسية، سواءً على مستوى المشاورات الأولية بين الإدارة والأحزاب عند إعداد المسودة، أو خلال دراسة مشروع القانون في كل من مجلسي النواب والمستشارين بالبرلمان انطلاقاً من مواقف الحركة التي عبرت عنها فرق أحزاب القطب الحركي. هذا القانون الذي تعتبره الحركة الشعبية قفزة تشريعية تاريخية متميزة أنجزتها بلادنا، تبلورت في إيجاد إطار قانوني شامل ومتكامل خاص بعمل الأحزاب السياسية، سيجعلها قادرة على تحمل مسؤولية المساهمة الفعلية في تنظيم وتأطير وتمثيل المواطنين، تماشياً مع مقتضيات الدستور.

إن الوحدة الحركية التي أسس لها المؤتمر الإندماجي تنطلق من الطبيعة البنوية والفكرية للعائلة الحركية التي جعلت منها ضرورة وطنية مواكبة للحياة السياسية، وليست حساباً سياسوياً انتخابوياً ظرفياً، بل يعتبر الحضور الحركي في الساحة السياسية الوطنية حضوراً قائماً على أساس مرجعيات، تاريخية وسياسية واجتماعية وتنظيمية، مبنية على برنامج نضالي يتطور وينفتح على المتغيرات الإيجابية، ويعتمد في أساسه على ثوابت ومرتكزات ورؤى مرتبطة بمختلف مظاهر الحياة الوطنية، لتستجيب لرهانات ومتطلبات

كل مرحلة، مترجمة الوعي الحركي الجماعي بضرورة تجاوز النظرة الإنقسامية، والتغلب على رواسبها التاريخية والسيكولوجية التي كانت وراء إفشال كل دعوة إلى توحيد الصف الحركي.

هذا الإنجاز تحقق بفضل الحكمة والتبصر التي ميزت مواقف الحركيات والحركيين، اتجاه هذا الخيار الإستراتيجي، فهؤلاء استطاعوا أن يتحدثوا بكل عزم وثقة وثبات لغة الوحدة، ويدخلون عهد الاندماج والتلاحم، تاركين خلفهم حقبة الحزازات والإنقسامات، وناسين أسباب الخلافات والإنشاقات التي شكلت وصمة شاذة في جبين التاريخ الحركي، والتي كانت عامل تفرقة ومؤشر فشل، وشبهاً يهدد بالتراجع والاضمحلال وربما الإنقراض.